مرسوم رقم (7) لسنة 2019

بشأن

إعارة قاضٍ في محاكم دبي لجهاز الرقابة الماليّة

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على قانون إدارة الموارد البشريّة لحكومة دبي رقم (27) لسنة 2006 وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن السُّلطة القضائيّة في إمارة دبي،
وعلى القانون رقم (4) لسنة 2018 بإنشاء جهاز الرقابة الماليّة،
وعلى المرسوم رقم (6) لسنة 2019 بتعيين قاضٍ في محاكم دبي،
وبناءً على توصية المجلس القضائي لإمارة دبي،
نرسم ما يلي:

إعارة القاضي

المادة (1)

يُعار القاضي/ أحمد نصر محمد نصر، من محاكم دبي إلى جهاز الرقابة الماليّة، لمُدّة سنة واحدة تُجدّد تلقائيّاً، على أن يتحمّل جهاز الرقابة الماليّة راتب القاضي المُعار وكافّة مُستحقّاته الوظيفيّة طوال فترة الإعارة.

السّريان والنّشر

المادة (2)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من 29 نوفمبر 2018، ويُنشر في الجريدة الرسميّة.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ 7 يناير 2019 م
الموافـــق 1 جمادى الأولى 1440 هـ